

اسم البرنامج: في العمق

عنوان الحلقة: القانون الدولي والانقلاب في مصر

مقدم الحلقة: علي الظفيري

ضيفا الحلقة:

- ستيفن كامليش/محامي بريطاني

- طيب علي/رئيس لجنة التحقيق في الجرائم في مصر

تاريخ الحلقة: 2013/12/16

المحاور:

- خطوات العمل ومصادر التمويل

- تجميع أدلة لملاحقة الانقلابيين دولياً

- جدل حول الوضع القانوني للبرادعي

- محاكمة مرتكبي الجرائم الكبرى أمام القضاء الدولي

- المسؤولية القانونية للدول الداعمة للانقلاب

- خطط العمل المستقبلية

علي الظفيري: أهلاً بكم مشاهدينا الكرام طابت أوقاتكم بكل خير أحييكم في هذه الحلقة الجديدة من برنامج في العمق والتي نخصصها الليلة للنقاش في الانتهاكات القانونية وما سمي جرائم الحرب في مصر ما بعد انقلاب الثالث من يوليو، أرحب بكم وأرحب بضيوف هذه الحلقة طيب علي رئيس لجنة المحققين في جرائم الحرب في مصر، ومن لندن ستيفن كامليش المحامي البريطاني مرحباً بكم ضيوفنا الكرام، سيد علي أنت ترأس لجنة المحققين في جرائم الحرب يبدو اسماً كبيراً ومخيفاً هل بشكل أولي هل ما جرى هو جرائم حرب في مصر ما بعد الانقلاب الذي شاهدناه في الثالث من يوليو الماضي؟

طيب علي: إن السؤال الذي تسأله هل هي جرائم حرب أم لا؟ هو سؤال مهم فما حصل في مصر هو أمر لا سابق له في التاريخ المصري الحديث، وأهم شيء يمكن أن أقوله لكم حول ما حصل في مصر هو انظر إلى سوريا ففي سوريا كانت هناك أزمة إذا بقي

المجتمع الدولي ساكتاً عنها فماذا حصل وماذا وصلنا إليه اليوم؟ نحن هناك كارثة إنسانية كبيرة في كل العالم في الواقع أثرت على العالم كله وهو ما نحاول منعه في مصر هو نفس الشيء هو تكرار حصول نفس الشيء ما حصل في سوريا.

علي الظفيري: اعتدنا في العالم العربي تحديداً في عهد الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية أن كل ما تقوم به الأنظمة لا يمكن أن يخضع للحساب وللعقاب، هل أنتم متفائلون اليوم في قضية إخضاع ما جرى في مصر بعد ثلاثة يوليو للقانون الدولي للقوانين المتبعة في الدول الأخرى؟

طيب علي: إن المجتمع الدولي يعي ويعرف ما حصل في مصر ومن الضروري عندما تكون هناك أشياء مثل الأزمة التي حصلت في سوريا بعد الانقلاب من قتل وجرائم واختفاءات التي تهم المجتمع الدولي فليس هناك ما يدعو إطلاقاً إلى أن المجتمع الدولي في العالم كله لا يتدخل فيما حصل في مصر.

خطوات العمل ومصادر التمويل

علي الظفيري: سأسألك عن التفاصيل ما هو فريقكم القانوني ما هي خطوات عملكم أين وصلتكم الآن، لكن أسأل ستيفن كامليش في لندن سيد كامليش قضية المحاسبة والعقاب الذي يجب أن يخضع له من يقود الدول بشكل غير قانوني ويرتكب الجرائم والمذابح وما إلى ذلك، هل أنتم متفائلون اليوم بإمكانية محاسبة وإخضاع للقانون إخضاع من يقود مصر الآن للقانون؟

ستيفن كامليش: إذا ما كان الناس الذين ارتكبوا جرائم في مصر مثل جرائم الحرب والتعذيب وتدمير الممتلكات إذا ما تركوا البلاد وذهبوا إلى دول تطبق النظام الذي يسمى بقانون الولاية القضائية العالمية فإنه يمكن محاسبتهم إذ أن هذه الدول بإمكانها بل وسوف تقدمهم للقضاء وتحاكمهم.

علي الظفيري: يعني الفكرة هي محاسبتهم في حال خرجوا من مصر لكن في ظل استمرارهم اليوم بحكم مصر وارتكاب مثل هذه الأفعال التي تصنف قانونياً على أنها جرائم وانتهاكات هل يمكن عمل شيء معهم مع هؤلاء القادة مع من يديرون مصر اليوم وهم داخل مصر؟

ستيفن كامليش: في الحقيقة أولاً هناك أشخاص في مصر لديهم ما يحفزهم على اعتقال هؤلاء الناس لأن هناك الكثير من المحامين في العالم وحتى في مصر مستعدون

للمساعدة في تقديم هؤلاء الأشخاص للعدالة ولكن طبعاً سيكون الأمر أصعب عندما يكونون في مصر مما لو كانوا خارج مصر، فعندما تكون خارج مصر فهناك شبكة عالمية من المحامين مستعدين لتقديم للقضاء ما أن يغادروا البلاد.

علي الظفيري: السيد طيب علي أنت رئيس لجنة المحققين في جرائم الحرب في مصر مما يتكون فريقكم القضائي وماذا تفعلون الآن تحديداً؟

طيب علي: إن ما هو مهم جداً عندما شكلنا الفريق هو أن هذا الفريق كان في الحقيقة مستقلاً تماماً ولضمان استقلالية هذا الفريق قررت أن أختار المحامين الذين يتمتعون بسمعة كبيرة باستقلاليتهم ولذلك في رئاسة الفريق هو اللورد ماك دونالد الذي هو المدير السابق للإدعاء العام في الولايات المتحدة وهو شخص ذو خبرة في تقديم الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الدولية إلى القضاء وهو يعمل في المملكة المتحدة، وكما معنا واحد من أكبر أساتذة في القانون الدولي وهو البروفسور جون دوغارد الذي كان المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة والسيد ستيف كامليش الذي هو معنا الآن في هذه الجلسة والذي لديه خبرة كبيرة في الولاية القضائية العالمية وهو الذي أصدر قرار القبض على تسيبي ليفني، ردوني ديكسون الذي هو أحد الخبراء الرئيسيين في محكمة الجنايات الدولية وهو أحد الذين كتبوا نصوص هذه المحكمة.

علي الظفيري: أسماء مهمة وخبرات هامة من دفعكم لهذه المهمة من يمولكم خاصة مثل هذه الأعمال تحتاج إلى إمكانيات كبيرة؟

طيب علي: قبل أن نتحدث عن التمويل وهو طبعاً سؤال مهم جداً دعنا نتحدث من يقدم لنا التعليمات ولماذا نقوم بهذا؟ أنا أقوم بهذا العمل لأن الحكومة المصرية وأود أن أكون واضحاً في هذا الصدد أن الحكومة المنتخبة الديمقراطية التي هي الحكومة الوحيدة لمصر هذه الحكومة المصرية طلبت مني أن أقوم بالتحقيق في الجرائم التي حصلت بعد الانقلاب ونحاول الوصول إلى الرئيس مرسي، أود أن أوضح هذا بشكل تام أن أعضاء حزب الحرية والعدالة والوزراء السابقين في الحكومة المنتخبة ديمقراطياً وأعضاء من مجلس الشورى اللي هو المجلس الأعلى في البرلمان هم الذين أعطوني الصلاحية والولاية للقيام بهذا العمل، وأنا في عملي هذا أعمل بشكل مباشر باسم موكلي الرئيس مرسي لم أستطع الوصول إليه والحديث إليه لأن النظام يمنعني وأني على اتصال مع النظام العسكري المصري وإنما نتفاوض حالياً حول إمكانية وصولي ومقابلتي للرئيس

مرسي وآمل أن يسمحوا لي بذلك، ولكن فيما يتعلق بالتمويل وهو سؤالك فإن الأموال تأتي من أفراد وأشخاص قدموا تبرعات للفريق القانوني لكي نستطيع تحقيق العدالة ومحاسبة الذين ارتكبوا جرائم باسم عوائلهم الذين قتلوا وأن الأموال هي أموال الضحايا إذن ولكنك قد تفهم أيضاً بأننا لن نذكر أسماء الأشخاص الذين يمولوننا لأن هناك جوانب أمنية في هذا الصدد.

علي الظفيري: هل تدعمكم حكومات منظمات مثل جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال؟

طيب علي: إن الإخوان المسلمين هم مجموعة ممنوعة ولا يمكن نكران ذلك والإخوان المسلمون حزب الحرية والعدالة وأعضاء مجلس الشورى وكثير من الضحايا المحتجين الذين هم أشخاص ضحايا هذه الجرائم لا بد أن هؤلاء الأشخاص يودون أن يشاهدوا محاسبة فعل من فعل، ولكن أقول لك وصلتني معلومات كبيرة حصلت عليها مباشرة من مصر من أعضاء ليسوا أعضاء في هذه المجموعة كجزء من تحقيقاتي.

علي الظفيري: أسأل ستيفن كامليش وهو أيضاً عضو في هذا الفريق كما أشرت، السيد ستيفن على ماذا تعولون في تحقيق الهدف وهو إدانة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ما الذي تستندون إليه في قضية إمكانية إدانة هؤلاء الأشخاص ومواجهتهم قانونياً؟

ستيفن كامليش: إن الخطوة الأولى هي أن علينا أن نقوم بشكل مستمر بالبحث عن الأدلة لا يمكن تقديم قضية ضمن الولاية القضائية العالمية في الإحالة دون وجود أدلة، وأنا ما نقوم به هو جمع شهادات الشهود وتسجيلات كاميرات المراقبة من الفيديوهات ولدينا ما يكفي حالياً من الأدلة من شهود كانوا شهود عيان شهدوا عمليات القتل والتعذيب وارتكاب جرائم شنيعة يمكن تقديمها للقضاء في أي بلد في العالم، ولدينا شهود قدموا لنا ما يكفي من أدلة لمحاكمة أعداد كبيرة من الناس من أعضاء من القوات المسلحة وأعضاء من الحكومة وما إلى ذلك وبالتالي الخطوة الأولى هي جمع الأدلة بشكل مستقبلي للتأكد بأن لدينا قضية ضد هؤلاء الأشخاص، والخطوة الثانية هي تقديمهم للمحاكمة.

علي الظفيري: طبعاً باراك أوباما طلع إخوان مسلمين حسب بعض وسائل الإعلام في مصر فاحتمال ستيفن كامليش تكون أنت من الإخوان المسلمين هذا سنناقشه طبعاً في الحلقة، السيد علي ما طبيعة الانتهاكات التي تقومون الآن بتقصيها والبحث فيها في مصر؟

طيب علي: إن الوضع في مصر وضع غير اعتيادي بالنسبة للقضايا التي نحقق بها لأن ليس هناك جرائم فقط حصلت تاريخية بل هذه الجرائم تحصل حالياً..

علي الظفيري: مستمرة.

طيب علي: نعم أنها مستمرة فحقيقة أنّ هناك أشخاص معتقلين الآن وأشخاص اختفوا وأشخاص جرحوا وأشخاص يعذبون بل وحتى يقتلون هذا أمر مستمر وعنصر مستمر في هذا الوضع في القضية، وفي الآلية التي نستخدمها طبعاً أنا لن أشرح كل آلياتنا آليات عملنا لأن بعض المحققين سيتعرضون للخطر ولكن لدينا فرق تحقيق حية مباشرة في داخل مصر يقومون بجمع المعلومات والأدلة وإضافة إلى ذلك ثمة عدد كبير من الشتات المصريين غادروا مصر مازالوا يغادرون مصر أو يعودون إليها يغادرونها لأسباب تجارية أو للعمل أو للسياحة وأنا أجعل جزء من تحقيقاتنا أن نلتقي مثل هؤلاء الأشخاص ونأخذ إفاداتهم وشهاداتهم.

تجميع أدلة لملاحقة الانقلابيين دولياً

علي الظفيري: لا يسير أحد في هذا الطريق إلا إذا كان مطمئناً إلى أنه خاصة في إطار المحامين والقانونيين والحقوقيين، هل أنت مطمئن بشكل كبير إلى أن هناك جرائم حرب ارتكبت في مصر بعد ثلاثة يوليو وهي ترتكب حتى الآن، وعلى ماذا تستند من أدلة في هذا الاطمئنان إن كنت مطمئن لذلك؟

طيب علي: لدي شهادات حية من شهود شاهدوا بأم أعينهم من يطلق النار على الناس، لدي أدلة حية من أشخاص شاهدوا بولدزرات وجرافات يقودها شرطة ويخترقون جماهير الشعب، ولدينا أشخاص كانوا في المستشفيات وشاهدوا من يسقط ميتاً أمامهم على يد القناصين ولدي شهادات من المستشفيات الميدانية مستشفيات تعرضت للغازات والحرق لإخفاء عدد القتلى، هذه الأدلة ليست ثانوية أو من طرف ثالث كلا أنها شهادة شخص شاهد بعينه هذه الأمور وقد سجلناها وهي معززة بأدلة أو بشرط فيديو يثبتها، وبالتالي الذين أعطوني هذه الأدلة أنا أحبيهم لأنهم شجعان حقيقة وهم ما زالوا داخل مصر ويعرضون أنفسهم لخطر كبير، وأن الأدلة التي لدي الآن والتي جمعتها كجزء من التحقيق هي أكثر من كافية لإثبات أن جرائم ضد الإنسانية حصلت في مصر وذلك يشمل جرائم القتل والتعذيب والاضطهاد من قبل أشخاص غير معروفين واختفاء أشخاص واعتقال وكثير من الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان والحقوق المدنية.

علي الظفيري: يعني نفس السؤال أوجهه لك سيد ستيفن كامليش في لندن، لا يقوم أحد

بتبني مثل هذه القضية إلا إذا كان لديه إيمان داخلي بأن هناك جرائم حرب ترتكب، هل الأدلة التي اطلعت عليها الشهادات جعلتك مطمئناً بشكل كامل إلى أن هناك جرائم كبرى ترتكب في مصر اليوم بعد الثالث من يوليو؟

ستيفن كامليش: أنا شاركت في دراسة الأدلة في قضايا مشابهة في الكثير من دول العالم بما في ذلك بإسرائيل وأثناء عملية الرصاص المصبوب، وقد اطلعت على شهادات كثيرة خلال سنوات طويلة تصف مثل هذه الجرائم وفي هذه القضية هذه القضية الخاصة بمصر شاهدت عدد أكبر من الشهود مما شاهدته سابقاً من حيث الأعداد وشاهدت الكثير من التفاصيل أكثر من السابق فيما يتعلق بعدد الجرائم المرتكبة، كما أن الأشخاص يتقدمون طوعاً لتقديم شهاداتهم فإن الناس بدؤوا يفقدون خوفهم وبالتالي يأتون لنا بأعداد كبيرة لتقديم المزيد من الشهادات، إذن لدي شهادات عيان من أشخاص وقعوا بأيديهم مع أشربة فيديو ولدينا أدلة أيضاً لصور ملتقطة بأجهزة الهاتف النقال وصور لقناصة يقتلون المرضى والأطباء في المستشفيات، إذن فيما يتعلق بسؤالك هل لدينا ما يكفي من الأدلة؟ فجوابي نعم لدينا الكثير من الأدلة والمزيد منها ما يزال يتدفق علينا طوال الوقت.

علي الظفيري: سيد علي من هو خصمكم من هو المشتبه به من تواجهون الآن من المسؤول عن هذه الأفعال والأعمال التي سنعود للتفصيل فيها؟

طيب علي: بشكل مباشر لأكون صريحاً إن الجرائم جرائم دولية وبالتالي فإن المسؤولية فيها مهمة جداً، المسؤولون أساساً عن هذه الجرائم التي حصلت في مصر بعد الثالث من يوليو تموز هم أشخاص الذين أصدروا الأوامر هم الأشخاص الذين خططوا هذا الهجوم وهو النظام العسكري وأنا قدمت لك قائمة..

ستيفن كامليش: اسمح لي بعرض الأسماء التي قدمت يعني من قبلكم أسماء المشتبه بهم وهي جزء أو عينة من أسماء المشتبه بهم الذين يواجههم هذا الفريق القانوني لمحاسبتهم على الجرائم التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبت ضد الإنسانية في مصر.

[مسؤولون مصريون مشتبه بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية]

تعليق صوتي: عدلي منصور الرئيس الانتقالي، حازم الببلاوي رئيس الوزراء، عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء، صدقي صبحي رئيس أركان الجيش المصري، محمد إبراهيم وزير الداخلية، زياد بهاء الدين وزير التعاون الدولي ونائب رئيس الوزراء، نبيل فهمي وزير الخارجية، حسام عيسى وزير التعليم ونائب رئيس

الوزراء، أحمد جلال وزير المالية، عادل عبد الحميد وزير العدل، درية شرف الدين وزيرة الإعلام، محمد فريد التهامي مدير المخابرات العامة، أسامة الجندي قائد القوات البحرية، يونس حامد قائد القوات الجوية، عبد المنعم التراس قائد قوات الدفاع الجوي، محسن الشاذلي رئيس هيئة العمليات بالقوات المسلحة، توحيد توفيق قائد المنطقة المركزية العسكرية، سيد شفيق مساعد وزير الداخلية للأمن العام حسين القاضي المساعد السابق لوزير الداخلية لأمن الجيزة، شريف عبد الله مساعد وزير الداخلية للأمن المركزي، أسامة الصغير مساعد وزير الداخلية لأمن القاهرة، أحمد حلمي مساعد وزير الداخلية للأمن، خالد ثروت مدير قطاع الأمن الوطني.

علي الظفيري: هذه مشاهدنا الكرام قائمة بثلاث وعشرين اسم يشتبه بقيامهم بجرائم أو بمسؤوليتهم عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبت يواجها هذا الفريق، هناك قائمة بأسماء أخرى إعلامية سياسية في مجالات أخرى لعبت دورا سأسأل عنها هل هذه الأسماء فقط أم أن هناك أسماء أخرى ومجالات أخرى؟

طيب علي: إن الأشخاص الذين يخضعون للتحقيق حول مشاكل أجراها العسكريين والشرطة ووزراء حكوميين صحفيين دعموا وحفزوا على هذه الجرائم وأشخاص آخرين معلقين مذيعي أخبار على مستوى عالي أيدوا وحفزوا على القتل الأمر ليس فقط إصدار الأمر بل أيضا التحفيز أو التبرير عمليات القتل أو السماح للناس بالقيام بذلك وأن هؤلاء الناس أيضا ضمن قائمتي، أنا لم أقدم أو أعلن كل القائمة لأنني أود أن يعرف هؤلاء الأشخاص لأنهم يلزم أن يعرفوا بأننا نحقق بهم فقط ونعلمهم ذلك فقط عندما يستلمون مذكرة اعتقال حيث نستطيع استهدافهم.

جدل حول الوضع القانوني للبرادعي

علي الظفيري: ماذا عن شخص مثل الدكتور البرادعي كان نائبا للرئيس ومن بعد ذلك استقال هنا مثلا شخص كان جزءا من النظام وبعد ذلك انسحب من هذا النظام، كيف يمكن التعامل مع شخصيات مثل مثلا الدكتور محمد البرادعي؟

طيب علي: علي أنا أهتم جدا بالسيد البرادعي لأنه جزء من النظام العسكري هو انحاز إلى السيسي وهو جعل نفسه جزء من تلك الحكومة وهذا كان يعني كما حال الأشخاص 23 هو شارك في اتخاذ القرارات والتخطيط والفهم والتأمر فيما حصل، وفي الرابع عشر أغسطس/آب حيث فقد مئات الناس حياتهم وكما أن هناك جانب آخر في هذا الشخص ماذا فعل في الرابع عشر من أغسطس/آب فقط استقال من منصبه والسبب ذلك

ربما لأنه لم يتفق مع ما حصل ولا نعرف بالضبط كيف، وأنه أود فعلا أن يتحدث إلي السيد البرادعي لأفهم ما حصل في الفترة من الثالث من يوليو إلى الرابع عشر من أغسطس وأني أود مقابلته لأعرف مدى مشاركته أم لا في هذه الجرائم.

علي الظفيري: الرجل شارك في نظام لم يكن يعتقد أنه سيسير في هذا الاتجاه حينما رأى أنه يسير في هذا الاتجاه استقال، أنت الآن تدعوه لماذا بالضبط فقط ليعطيك معلومات مثلا أو ليبرأ نفسه حتى لا تتم ملاحقته، تدعوه لماذا بالضبط؟

طيب علي: أنني أرى الأمر في أن أي عضو في القيادة إما يكون شاهدا مهما أو يكون مشاركا في الجرائم وبالتالي لا بد من مقاضاته، السيد البرادعي ومع آخرين في هذه القائمة 23 شخص يجب أن نعرف أين كان في ذلك اليوم؟ هل هم مشتبه بهم أم شهود؟ وأنا لن أفهم ذلك تماما إلا بعد أن أتحدث إليه وإلى الأشخاص 23، أي واحد من هؤلاء من عدلي منصور إلى السيسي إلى بقية الأشخاص إذا أرادوا مناقشة الأمر معي بشكل شخصي فأبوابي مفتوحة لهم، وقد قلت لك فعلا بأني قد تحدثت عن طريق التراسل مع النظام العسكري وقد أجابوني على مراسلاتي ولكن لا أستطيع الكشف عن المراسلات هذه إلا أن أبوابي تبقى مفتوحة وبالتالي أعتبر هؤلاء الأشخاص إما مشتبه بهم أو شهود الأمر يعتمد على ما قاموا به فعلا.

علي الظفيري: ماذا عن الشخصيات الدينية على سبيل المثال علي جمعة مثلا المفتي حينما رئيس الأزهر حينما يتحدث مثلا أو ينحاز للنظام هل هنا يتحمل مسؤولية، رجل دين على سبيل المثال هل لديه مسؤولية قانونية أم أنتم غير معنيين بذلك؟

طيب علي: لا أنا معني بذلك لحد كبير، الأمر ليس الانحياز إلى جانب أو لآخر بل ما قام به الشخص وما يقوم به وما يشجع عليه، فلو أن شخصا ما شجع على ارتكاب جريمة قتل أو جريمة ضد الإنسانية وشجع كل ما قام به النظام العسكري فهذا يعني أنهم يحفزون على القتل وبالتالي يعتبرون متأمرين في عملية القتل، إذا ما توافقوا مع النظام العسكري على القيام بهذا القتل إذا كان هناك تفاهم بينهما وأنه فهم بأن النظام العسكري سيتخذ مثل هذه الإجراءات العنيفة ضد أبناء الشعب، وبالتالي القيام بذلك بهذا الأمر كأشخاص دينيين مثل علي جمعة أو قادة سياسيين أو قادة صحفيين ووسائل الإعلام أن يتأمروا معهم في تلك الجريمة جريمة بكل بساطة وأن علي جمعة أيضا هو شخص ينبغي أن نتحدث إليه.

علي الظفيري: السيد ستيفن كامليش في لندن كيف يمكن أن تحدد مسؤولية في مثل هذه

القضايا، أنا الآن صحفي حينما أظهر على شاشة الجزيرة وأعرض على القتل بطريقة ما مثلا حينما أقول أن فلان إرهابي وفلان خائن وفلان كذا ويتم الاعتداء على فلان أو على الجهة الفلانية، هل أتحمّل المسؤولية هل يحق لكم أن تحاسبوني أن تتابعوني قانونيا؟ هل يتحمل الصحفيون رجال الدين رجال السياسة أصحاب الرأي مسؤولية ما في هذه القضية في هذه الانتهاكات؟

ستيفن كامليش: من حيث المبدأ الصحفيون يمكن أن يكونوا مسؤولين إذا ما شجعوا أو حفزوا على ارتكاب جريمة قتل ولكنك أنت لست مسؤولا لأنك أنت تقدم تقارير وتروي وتخبر ما يجري وتترك للجمهور أن يقرر رأيه بأن تقدم رأيا بتقديم رأيا مستقلا حول ما يحصل في مصر، وبالتالي الفرق بينك وبين الصحفيين الآخرين الذين هم مذنبون هو أنهم يدعمون ويشجعون ويتآمرون لتحقيق عمليات التعذيب والقتل والتدمير في حين أنت لا تفعل ذلك، وعودة إلى سؤالك للسيد علي حول البرادعي والآخرين إن بعض الأشخاص المذنبين بارتكاب جرائم رغم ذلك لا يتعرضون للمحاكمة لأنهم مفيدون أكثر بكونهم كشهود، فإذا كان الشاهد من الحكومة واستطاع أن يقول لنا كيف أعضاء الحكومة المشتبه بهم كيف كانوا يعملون واعترف بذنبه فقد يكون أفضل من مصلحة العدالة تقديم هؤلاء الأشخاص للعدالة بصفة شهود بدلا من مقاضاتهم.

علي الظفيري: هل أفهم سيد كامليش معذرة هل أفهم الآن أنك أنت والسيد علي تطرحون هذا الخيار على الدكتور البرادعي إما أن تكون شاهدا على ما جرى مع الإقرار بالذنب طبعاً في فترة المسؤولية أو أن تكون جزءاً ممن نواجههم أو نشته بمسؤوليتهم عما جرى في مصر في الفترة التي كنت فيها نائبا للرئيس؟

ستيفن كامليش: لكن هذا ليس بالممارسة الغربية فكل الدول المتحضرة الشهود؛ يستخدم كثير من الناس كشهود إذا ما قدموا ما يكفي من الأدلة الحقيقية الصحيحة حول الجرائم التي ارتكبت وأحيانا النظام القضائي يقرر بأنهم أكثر فائدة كشهود، فمثلا لو أن شخصا ما من العسكري استطاع أن يقدم 20 شخص من العدالة المشتبه بهم فإن جريمة الشخص يمكن أن لا تعبر جريمة أو تقلل للحد الأدنى.

علي الظفيري: أستاذ علي يعني أنتم عملتم كل هذه القضية بالإنجليزي So what يعني ماذا ينتظر هؤلاء الناس؟ طيب عملت قضية ورفعت ورحت للندن ولا بريطانيا ولا في سويسرا أنا موجود في مصر وأنا حاكم في مصر وارتكب ما أريد من جرائم من غير ذلك في مصر، ماذا تؤثر إجراءاتكم هذه الآن على القادة الذين تشتهون بمسؤوليتهم عن

هذه الجرائم؟

طيب علي: أنت تسأل عن مصر بشكل محدد وهو مهم إننا الآن في عالم كقرية كبيرة نعرف ما يحصل في كل دولة ونحن في لندن نعرف ما حصل في مصر والناس يحبون السفر أنا مثلا أتى إلى الدوحة لهذه المقابلة وأنا أشعر بالفخر والشرف ولدي حرية الانتقال من لندن إلى الدوحة لأنني لم ارتكب أي جريمة وأستطيع السفر كيفما أشاء، النظام العسكري في مصر أيضا يودون السفر للاستمتاع بعطل خارج بلدهم وأموال في الخارج ربما سيرون أنفسهم في موقف لا يسمح لهم في السفر، وهذا خيار هم قاموا به فلو جاءوا إلى النظام القضائي مثل فرنسا أو بلجيكا أو جنوب أفريقيا حيث أن الولاية القضائية العالمية قوية سوف يلقى القبض عليهم وهذا الجانب الأول، وبالتالي يجب أن يفكر بوضعهم وما فعلوه لحد الآن وكيف يمكن التراجع عما حصل ولكن مع فهم ذلك هذا أمر مهم جدا للضحايا أن يستطيعوا أن يحاسبوا من سبب لهم هذه الآلام والمعاناة وبالتالي هناك ولاية قضائية أخرى دولية يمكن أن تتعامل مع ذلك مثلا لدينا مجلس الأمن في الأمم المتحدة وهذا المجلس سوف نقدم له الأدلة التي حصلنا عليها والتي سنواصل الحصول عليها وسنطلب من مجلس الأمن أن يقرر ما حصل في مصر ويصفه وقد يرفع ذلك إلى محكمة الجنايات الدولية وتساألني هل لدينا تمويل حكومي؟ ينبغي في الواقع أن نحصل على تمويل حكومي من جميع الحكومات بل وحتى من الأمم المتحدة التي ينبغي هي أن تقوم بهذا التحقيق فيما حصل في مصر إلى أن تعود الديمقراطية إلى مصر.

محاكمة مرتكبي الجرائم الكبرى أمام القضاء الدولي

علي الظفيري: السيد كامليش إذن هذه النقطة الأولى أنه لن يستطيع المسؤول عن هذه الجرائم السفر على راحته التنقل بشكل يعني بشكل يسير، ماذا يعني هذا الأمر ما هي الدول التي يمكن أن تشكل خطرا؟ ما هي الدول التي تشكل أرضية لنشاطكم الآن لمحاصرة هؤلاء المشتبه بهم عن هذه الجرائم؟

ستيفن كامليش: أود أن أجيب على هذا السؤال وأعطيك مثلا عن مواطن إسرائيلي ارتكب جرائم حرب ولأن المملكة المتحدة ودول أخرى كانت مستعدة لاعتقال هذا الشخص أو أشخاص عند سفرهم فإنهم توقفوا عن السفر لعدة سنوات إلى أن استطاع أن يشعر بعضهم في الأمان إلا أن معظم المواطنين الإسرائيليين قاموا بجرائم حرب لا يستطيعون السفر خوفا من تقديمهم للمحاكمة وخوفا من المجهول، والجواب الآخر على

سؤالك أنه ثمة دول تقوم بممارسة اضطهادهم وتقديم الأجانب للمحاكم ممن لم يرتكبوا جرائم على أراضيهم بل ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية في بلدانهم الأصلية، بعض الدول تمارس ذلك وبعضها لا تفعل.

علي الظفيري: ما هي الدول التي تمارس ذلك السيد كامليش؟

ستيفن كامليش: السيد علي أشار إلى بعض الدول الرئيسية في أوروبا مثلًا هولندا، هولندا لديها معدل كبير من تقديم للقضاء المجرمين الدوليين، ألمانيا أسبانيا وقد تذكرون قضية بونشييه حيث أن بونشييه وهو رئيس ودكتاتور تشيلي السابق كان في إنجلترا وأن أسبانيا طلبت تقديم مذكرة اعتقال بحقه وفعلا اعتقلته بريطانيا وبقى سنوات طويلة في الاعتقال وهو يعترض على هذه مذكرة الاعتقال ثم لم يقدم للمحاكمة فقط بسبب سوء صحته، وبالتالي ما أقوله أنهم لو ذهبوا إلى بلد لا يقوموا عادة بمقاضاة هؤلاء الأشخاص لكن قد يكون لديهم اتفاقية تسليم أسرى للدول فيمكن تقديمهم للقضاء عن طريق طردهم من هذه الدولة إلى دولة أخرى.

علي الظفيري: مشاهدينا الكرام فاصل قصير نتعرف بعده بشكل مفصل ومكثف على ماذا ينتظر المسؤولين عن جرائم الحرب والانتهاكات التي ارتكبت في مصر بعد الانقلاب في الثالث من يوليو تفضلوا بالبقاء معنا.

[فاصل إعلاني]

علي الظفيري: أهلا بكم من جديد مشاهدينا الكرام حلقتنا الليلة تبحث الانتهاكات التي ارتكبت في مصر بعد انقلاب الثالث من يوليو ونشاط الفريق القانوني الذي نستضيف رئيسه وأعضائه أيضا نشاطهم لمواجهة المشتبه بمسؤوليتهم عن هذه الانتهاكات، السيد طيب علي رئيس فريق المحققين، لجنة المحققين في جرائم الحرب المرتكبة في مصر، والمحامي البريطاني ستيفن كامليش وكلا الضيفين طبعًا من بريطانيا، السيد طيب استمرارا في النماذج يعني حينما نقول للناس الآن أو بعض الضحايا حينما يراد يعني تعزيز ثقتهم بمثل هذه الإجراءات يقال لهم أن هناك نماذج، ما هي النماذج التي تعولون عليها، نماذج سابقة في أنها نجحت في تشكيل ضغط على المسؤولين عن جرائم ارتكبت في أماكن أخرى؟

طيب علي: أنا مهمتي وهدفي ليس فقط ممارسة الضغوط أنا سأواصل عملي بشكل مستقل وبصرف النظر عن المجموعة التي وصفتها لأن لدي صلاحية وتكليف للقيام بذلك حتى لو فقدت الاتصال مع كل المجموعة حتى النهاية عندما استطيع تقديم شخص

ما من النظام العسكري المصري إلى العدالة هذا هو الهدف واضح بالنسبة لي ولا أسمح أن اضغط على النظام العسكري المصري بل أتأكد أن من ارتكب جرائم ضد الإنسانية ضد أبناء شعبهم لاحتجاجهم سلميا في الشوارع شوارع القاهرة ومدن أخرى أقدمهم للعدالة وأضعهم في السجن لارتكابهم جرائم، وبالتالي جوابي يمكن أن أطمئنهم لأنني أنا وأنا على مستوى فريقي الذي مستواه عالي لن نتوقف حتى نحقق ذلك ونكرر العمل مرة بعد أخرى، وكل ما زادت الأدلة التي نجعلها فإننا سنعرضها على الحكومات في كل دول العالم وهذا العمل قد بدأ فعلا، وهذا يعني بأننا نحاول أن نعلم الدول كلها وتثقيفها لأنه عندما يقوم بأي صفقة مع النظام العسكري في مصر فإن هؤلاء الأشخاص يكون قد كُشف لهم بأن هؤلاء مجرمون، وأنا أقول لك وهذا ليس سرا مهما كانت التطمينات التي يمكن أن يقدمها وزراء الخارجية للنظام العسكري في مصر فإنهم لا يحبون ما جرى في مصر، وسأقول لك أن مصر لا تحظى بحماية المجتمع الدولي كما هو الحال مع إسرائيل ومن السهل علي أكثر بكثير الوصول لوزارات الخارجية في كل دول العالم لأشرح لهم ما حصل وأحصل منهم على تطمينات بأنهم أيضا غير راضين عما حصل، والأمر في مصر يختلف عن إسرائيل.

علي الظفيري: إسرائيل طبعا مقدسة فبالطالي ما حدا يقدر يتعرض لها يعني لكن خلينا الآن في الحالة حالة مصر هل نشاطكم فقط يقتصر على دول أوروبية تحترم القانون ويمكن أن تتجاوز محاكمها مع القضايا التي ترفعونها أم هناك نشاط في اتجاه محكمة الجنايات الدولية والاستخدام أو السير في هذا المسار؟

طيب علي: إن الرأي حسب فهمي إن رأي النظام العسكري هو أن محكمة الجنايات الدولية لا سلطة لها ضد هذه الجرائم وهم مخطئون في ذلك وبكل بساطة هم مخطئون وأستطيع أن أقول لك ما يلي: إن لدينا فريق يعمل بجد كبير ومكرس نفسه لقضايا محكمة الجنايات الدولية وهذه المحكمة بنتها دول العالم لإيقاف ومنع الحصانة عن ارتكاب الجرائم الدولية، وهو أن فريقنا حقق تقدما كبيرا إزاء هذه المحكمة، ولكن لا أستطيع أن أكشف استراتيجيات محكمة الجنايات الدولية قبل شهر يناير كانون الثاني حيث سأقوم بإعلان في ذلك الشهر حول ما حققناه مع محكمة الجنايات الدولية، ولكن أريد أن أذكر أن النظام العسكري بأن مجلس الأمن يمكن أن يحيل هذه الجرائم إلى هذه المحكمة، ولا ننسى قضية ساحل العاج آيفور كوست الذي لم يوقع على معاهدة روما، مصر وقعت على اتفاق معاهدة روما، لم يصادق عليها البرلمان لحد الآن ولكنها وقعت، وهذه الدولة الآن أمام محكمة الجنايات الدولية فعند تتوفر الإرادة القوية وأن تكون جريمة كبيرة أنا

متأكد أن محكمة الجنايات الدولية ستكون على مستوى مسؤولياتها وتحقق وتحاكم هذه الجرائم.

علي الظفيري: أعتقد أن النظام العسكري الآن في مصر يراقب جيداً ما تقول وأعتقد أنه سيعيد التفكير كثيراً أو سيبحث في إستراتيجية مواجهتك أنت وفريقك، التقرير التالي مشاهدنا الكرام يوضح لنا بعضاً من نماذج محاكمة مسؤولين ارتكبوا أيضاً جرائم كيف تمت محاكمتهم في دول غربية.

[تقرير مسجل]

تعليق صوتي: الجنرال أوغستو بينوشيه حاكم تشيلي السابق اعتقل عام 1998 في بريطانيا نتيجة لمذكرة اعتقال إسبانية، وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني التي صدرت بحقها مذكرة اعتقال عام 2009 لدورها في الحرب على غزة عام 2008، وفي 2008 صدرت مذكرة اعتقال بحق وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق بنيامين بن اليعازر ومستشاره العسكري مايكل هيرتسوغ ورئيسا الأركان الإسرائيليين الأسبقين موشيه يعالون ودان حالوتس، وفي سويسرا تم اعتقال وزير الدفاع الجزائري السابق الجنرال خالد نزار عام 2011 وذلك لشبهات تورطه في انتهاك حقوق الإنسان أثناء فترة الحرب الأهلية في الجزائر، لم تقتصر المحاكمات الدولية لانتهاك حقوق الإنسان على السياسيين بل تمت أيضاً محاكمة إعلاميين اتهموا بالتحريض على أعمال القتل والتعذيب فقد تمت إدانة صحافيين وأصحاب وسائل إعلام في رواندا وصدرت ضدهم أحكام بالسجن المؤبد في العام 2003.

[نهاية التقرير]

المسؤولية القانونية للدول الداعمة للانقلاب

علي الظفيري: سيد ستيفن كامليش في لندن هناك دول دعمت ما جرى في يعني دعمت سياسيا الانقلاب في مصر ودعمته ماليا أقصد الدعم السياسي أولاً وما بعد ذلك الدعم المالي وما إلى ذلك، هل من مسؤولية قانونية تقع على من دعم هذا النظام العسكري في مصر أم هو فقط وما قام به يتحمل المسؤولية أمامكم؟

ستيفن كامليش: لو قدمت دعماً سياسياً لانقلاب عسكري وهو انقلاب تحقق عن طريق استخدام القتل والتعذيب وأخذ الرهائن فأنداك أنت مذنب بقدر ذنب الذين ارتكبوا الجرائم أنفسهم، والمشكلة أن المنظمات والدول لا يمكن تقديم الدولة للمحاكمة، وبالتالي مهمتنا حالياً هي مقاضاة الأفراد في مصر وهم هؤلاء الأشخاص المشتبه بهم الثلاثة وعشرين وآخرين الذين من ارتكبوا جرائم العنف أو أمروا بارتكاب أعمال العنف، الشيء المهم

في هذه القضية فهي قضية مصر هو أنه يجب أن يكون لدينا أدلة جيدة وإذا ما كانت لدينا أدلة قوية واضحة وجيدة عرضناها على الدول الأخرى فإن هذه الدول ستقوم بشيئين أولها أنهم لن يدعموا هذا النظام، وثانياً أنهم قد يكونوا مستعدين لمقاضاة بعض أعضاء هذا النظام، وبالتالي سنقدم أدلتنا للكثير من الحكومات والمنظمات في العالم وليس هناك مكان يختبئ فيه هؤلاء الذين ارتكبوا الجرائم في مصر.

علي الظفيري: بلادكما وأنتما من بريطانيا أيضاً قدمت قيل في أخبار أنها زودت هذا النظام بالسلاح، بالتالي هل يمكن محاكمة مثل هذه الدول إحنا ما يعني هذا النظام يحظى بمال ويحظى بسلاح ويحظى ب إلى آخره، أنا لا أتحدث عن السياسة أتحدث عن السلاح الآن هل يمكن محاسبة أو مواجهة مثل هذه الأعمال؟

طيب علي: لكي نعطيكم مثال للتأكيد حول ما قلته حول تبادل المعلومات مع الحكومات نحن نعطي المعلومات إلى الحكومة البريطانية وطلبنا معلومات منها وبشكل رسمي حول التراخيص التي قدمتها للشركات لتصدير أسلحة وأنظمة الأسلحة إلى مصر، وقد حصلنا على المعلومات أي وصلتنا ردود من الحكومة البريطانية، نحن لا نتحدث عن موظفين صغار بل نتحدث عن كبار الموظفين المسؤولين عن هذه التراخيص كما أننا لفتنا انتباه الحكومة البريطانية عن النفط باتباع نفس الآلية، إلى أننا لا نمتلك أدلة تدل وتشير إلى أن مصر تستلم مواد لها علاقة بالأسلحة من دول ثالثة مثل الإمارات العربية، وبلغت انتباه الحكومة البريطانية لذلك فإن الرد كان مباشراً إذ أن لديها قانون يمنع ذلك ولديها تعليمات حول طريقة تصدير المواد المتعلقة بالأسلحة والأسلحة، وبريطانيا بلد ديمقراطي متقدم وليس مثل الدول الأخرى كما هو حال النظام العسكري في مصر وهم يطبقون القوانين والتعليمات، وإن المعارضة الموجودة في حكومة البريطانية وموقف حكومة بريطانيا هو إذا ما اكتشفوا أن هذه المواد ترسل إلى مصر بطريق عن طريق دولة ثالثة فإن ذلك يتناقض مع سياساتها، وبالتالي في مثل هذه الظروف عندما تكون الدولة تستلم وتستخدم ذلك السلاح وتلك المواد لقمع شعبها نستطيع أن نقدم للمحكمة العليا في مصر وهذا أمر قيم به عدة مرات وما قامت به الحكومة البريطانية عدة مرات.

علي الظفيري: إذن هذا حصلتم عليه من الحكومة البريطانية أنها زودت السلاح عبر طبعاً طرف ثالث هي الإمارات العربية المتحدة، كما أجابت الحكومة البريطانية وبالتالي هي تدعم هذا الانقلاب وهي تموله بالسلاح وهي تريده أن يستمر، هذه القناعة التي يمكن أن نصل لها الآن؟

طيب علي: ما نستطيع أن نقوله حول هذا هو أن بريطانيا يجب أن تطبق العقوبات التي وضعها الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فيعتمد الأمر على تفسير هذه العقوبات، في حين أن بريطانيا وقفت معظم التراخيص علينا أن نفهم أن هذه التراخيص التي لم تعلق لم توقف،

وأعطيك مثال أن بعض هذه بعض المواد ما تزال ترسل إلى النظام المصري هي خوذ تستخدمها الشرطة شرطة مكافحة الشغب، وهذه يمكن استخدامها لقمع المدنيين المصريين كما حصلنا بعد الثالث من يوليو، وفي حوارنا مع الحكومة المصرية وحكومات أخرى أستطيع القول أني أضمن بأن الحكومة البريطانية ستقوم بما هو مناسب عندما نقدم لها الأدلة ونوضح لها وستوقف إيصال هذه المواد وإيصالها إلى مصر، وإن لم تفعل ذلك سنقدم الحكومة البريطانية إلى المحكمة العليا.

علي الظفيري: سيد ستيفن كامليش في لندن يعني إحنا في العالم العربي رهن الغرب ورهن ما يجري في أوروبا، يعني نحظى بنبلاء أمثالكم أنت والسيد علي يعني يتبنون القضايا بشكل جيد ويدافعون عن حقوق الناس هنا في المنطقة العربية ويعني يساعدون الضحايا وفي نفس الوقت حكوماتكم تقوم يعني فرنسا دعمت بن علي وزودته بالأجهزة التي تستخدم لضرب المتظاهرين، الآن بريطانيا تزود الانقلابيين في مصر أيضا بالسلاح طبعاً هذا ما كشف في الحالتين، نحن نؤمن إيماناً كاملاً أنا بدون هذه الحكومات الغربية وبدون دعمها لأنظمة الاستبداد لا يمكن للاستبداد أن يستمر، لأنه وقع أكثر من مرة ثم عادت الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا لتسانده، الآن لا يمكن مواجهة العلة الرئيسية مكن الخلل هذه الحكومات الغربية التي تدعي ديمقراطيتها و تدعي أنها تؤمن بحقوق الإنسان وغير ذلك؟

ستيفن كامليش: في الحقيقة ما ينبغي القيام به هو لفت انتباه الجمهور والرأي العام وانتباه الحكومات التي ما تزال تجهز السلاح بشكل غير قانوني إلى مصر إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الشعوب، الشعب الذي يرسلون الأسلحة إليه إلى حكومته، بعض الحكومات لديها إرادة سياسية لإيقاف التجهيزات وبعض الحكومات ليس لديها هذه الإرادة وأنها مقتنع أن هناك عدة حكومات إذا ما قدمنا لهم هذه الأدلة التي تثبت ما يحصل في مصر والجرائم التي ارتكبتها النظام الذي لديهم علاقات سرية معها فإن هذه الحكومات ستوقف علاقاتها مع مصر وإذا لم تفعل ذلك يمكن مقاضاتها أيضاً رغم أن الخطوط السياسية مليئة بالدماء ولم تتوفر إرادة سياسية قوية لمقاضاة هذه الحكومات.

علي الظفيري: سيد علي أسئلة سريعة انتهى الوقت لكن أسئلة سريعة هل حاولتم التواصل مع الرئيس الدكتور مرسي مع أسرته مع مسؤولين معه بحيث أنه يكون جزء من نشاطكم؟

طيب علي: لن أتحدث عن أعضاء أسرة الرئيس مرسي لأنهم في مصر هناك قضايا أمنية، حاولت الوصول إلى الرئيس مرسي وقد طلبت طلباً رسمياً لزيارة الرئيس مرسي عدة مرات للنظام العسكري، ومؤخراً منذ أن أعلننا عن وجود وتوفر أدلة بحصول جرائم ضد الإنسانية قلقوا من ذلك وبالتالي اتصلوا بي، ونحن الآن نجري مناقشات معهم حول

اللقاء بالرئيس مرسي.

خطط العمل المستقبلية

علي الظفيري: عقدتم مؤتمر أول حول محاكمة الانقلابيين في لندن شهر نوفمبر الماضي، والثاني عقد في إسطنبول، ما هي خططكم ماذا تم وما هي خططكم المستقبلية؟

طيب علي: إن القضية تتطور وتنمو وأن المحادثات مع الحكومات تزداد وتتطور وأرى أن هناك أشعر أن هناك تغيير في مواقف الحكومات، الناس بدؤوا يهتمون أكثر بما نقوله نتيجة الأدلة التي جمعناها لكن لا تنسى أن هناك استفتاء على الدستور في يناير/ كانون الثاني فأني شرعية سيضفي ذلك على النظام العسكري لأن المجتمع الدولي آنذاك سيدرك أن هناك دستور جديد ومشاورات وتشاور مع الشعب المزعوم، إذا ما استبعدت 50% من الناخبين من تلك المشاورات والتشاور، لا يمكن أن يكون لديك دستور والمشاورات حول الدستور لا بد أن تقوم وتنظمه أنت بنفسك وهذا ما قام به النظام العسكري، فبالنالي الاستفتاء القادم هو ليس بالاستفتاء المشروع أو الشرعي، يمكن إجراء مثل هذا الاستفتاء فقط عندما تشارك كل أطراف المجتمع المصري في المشاورات التي أدت إلى تبني أو كتابة الدستور الجديد.

علي الظفيري: إذا سمحتم لنا اعرضوا لنا الإيميل، هناك إيميل طلب الفريق يعني عرضه على الشاشة، هذا الإيميل خاص للتبليغ عن الانتهاكات التي ارتكبت في مصر، يعني في حال وجود ضحية تعرض لانتهاك ما أو كان شاهداً لديه الدليل على انتهاك ما يرسل عبر هذا الإيميل هذا الإيميل نعرضه لكم ما هي رسالتك بشكل مختصر أريد أن أسأل ستيفن أيضاً، رسالتك اليوم للمصريين الذي يتابعونك من الطرفين من الذين يؤيدون الانقلاب وضحايا الانقلاب؟

طيب علي: أنا أقول دعونا نعيد الثورة المصرية ودعونا لا نسمح للسياسي أن يسرق ثورة الشعب المصري، ما نريده كمحامين والمجتمع الدولي ما يريده هو دعم مصر لتجد طريقة عودتها إلى الديمقراطية الصحيحة، والطريق الوحيد إلى ذلك هو مساءلة من يرتكبوا الجرائم.

علي الظفيري: ستيفن كاملش ماذا تقول أيضاً أريد رسالتك اليوم كحقوقى كمحامي للمصريين والذين يتابعونك الآن؟

ستيفن كاملش: رسالتان: الأولى كما قال السيد علي بأن الاستفتاء ليس مشروعاً وقانونياً أنا في رأيي كمحامي لا شيء، ليس هناك أي محاولة واضحة يقوم بها أي نظام انقلاب عسكري مهما فعل لا يمكن يبدو أن يتصرف بعدالة وضمن قانون وأي شيء

يقوم به غير قانوني، هذه حكومة غير قانونية غير مشروعة تقوم بأعمال غير مشروعة يوميا وهناك على الأقل عشرين ألف شخص في حالة اعتقال غير قانوني ويرتكبون أعمال التعذيب ولدينا أدلة على وجود جرائم قتل، وبالتالي أي شيء يقوم بهذا النظام لإضفاء الشرعية على موقفهم لن يصدقه المجتمع الدولي.

علي الظفيري: شكرا لك المحامي البريطاني ستيفن كامليش، الشكر موصول لطيب علي رئيس لجنة المحققين في جرائم الحرب في مصر شكراً علي أيضا حضورك هنا في الأستوديو من لندن، الشكر موصول لكم مشاهدينا الكرام، طبعاً يمكن رسالة فقط تلخص الحديث أنه بعيداً عن السياسة بعيداً عن الانحيازات بعيداً عن المواقف وبعيداً عن كل شيء هذه الثورات وهذا الربيع العربي ما جاء إلا لهدف واحد هو رفع قيمة هذا الإنسان ومواجهة كل الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان العربي في كل مكان وأي محاولة لإعادة إنتاج الاستبداد من جديد أظنها لن تقدر على الاستمرار، مواقعنا في تويتر في الجزيرة نت تحيات الزملاء منصور الطلافيح مخرج الحلقة، داود سليمان وعبد العزيز الحيص فريق برنامج في العمق إلى اللقاء.